التنمية العربية المستقلة بين التحديات والمتطلبات
"رؤية تحليلية"

أ.د. خلاف خلف الشاذلي*

تصدير :

حصلت الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، على استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتبدأ مشوارها مع التنمية الشاملة، في محاولةٍ لتعويض شعوبها عن سنوات الحرمان والتخلف، واللِحاق بركب الدول المتقدمة، وانبهرت هذه الدول في أول الأمر بالتجربة الغربية وما حققته من انجازاتٍ سريعةٍ في التنمية، ومن ثم سيطر "مدخل التحديث" Modernization على معظم سياسات التنمية من خلال العمل على نقل النموذج التنموي الغربي إلى هذه الدول، فكان ما يحدث اقرب إلى عملية التحديث منه إلى التنمية الحقيقية، ووجدت الدول النامية – ومن بينها الدول العربية – نفسها أمام خيارين، إما أن تسير في ركب المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أو تسير في ركب المعسكر الشرقي بزعامة ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي، حتى بداية العقد الأخير من القرن العشرين، ولم يكن أي الخيارين أفضل من الآخر؛ حيث اعتمدت مداخل التنمية في هذه الدول على نماذج استوحت مضامينها من الدول الغربية صاحبة النموذج المعرفي الذي صيغت من خلاله جميع المفاهيم والنماذج التنموية المسوقة من دول المركز، أو الوحدات الأكثر نموًا (More Developed Countries (MDC's لدول المحيط، أو الوحدات الأقل نموًا (Less Developed Countries (LDC's، ونتج عن ذلك تحول معظم هذه الدول إلى مجتمعات تابعة ومستهلكة لما تنتجه دول المركز، أو مجرد "أفواه تأكل" Useless Eaters على حد تعبير البعض.

وأدى الاعتماد على النماذج التنموية المستوردة إلى إحداث تغييرات فجائية غير منسجمة، وربما متناقضة مع المفاهيم المتطورة للتنمية، مرورًا "بمفهوم التنمية الاقتصادية"

---

* أستاذ علم الاجتماع، كلية الآداب – جامعة المنيا.

Economic Development ومفهوم "النمو" Growth، و"النمو مع التوزيع" Growth with Distribution ثم "التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة" Comprehensive Economic and Social Development، ثم "التنمية المعتمدة على الذات" Self-Reliance Development، ف "التنمية المستقلة" Independent Development، وانتهاء بمفهوم "التنمية البشرية" Human Development، الأمر الذي عمل على تكريس حالة التخلف والتبعية في دول المحيط الأقل نموًا (LDC's) لدول المركز الأكثر نموًا (MDC's).

ومع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، ظهرت مجموعة من المتغيرات، الدولية والإقليمية، لم تكن في حسبان الكثيرين، في ظل ما اصطلح على تسميته "بالعولمة" Globalization، التي ألقت بتداعياتها على الواقع التنموي برمته في الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، خصوصًا بعد أن دخلت كثير من هذه الدول دائرة الغرب واهتماماته، وفتحت آفاقًا للترابط مع النظام الجديد، على نحوٍ يصعب الفكاك منه في المستقبل المنظور على أقل تقدير.

وأصبحت العولمة المعاصرة، بأساليبها وآلياتها وأهدافها المختلفة تشكل تحديًا جديدًا أمام تحقيق تنمية مستقلة في الدول الأقل نموًا، والتي لم تعد تقتصر على مجرد التحديات الاقتصادية وحسب بل امتدت إلى التحديات الثقافية والاجتماعية والسياسية ... حيث تسعي العولمة غربية المنشأ والأساس، إلى تحطيم حواجز الزمان والمكان والتفنن في القدرة على الاختراق, سعيًا إلى ربط العالم بمركزٍ خارج حدود المجتمع الواحد، يصب في النهاية لصالح الدول المتقدمة، الأكثر نموًا، في ظل حالة اللاتكافؤ Inequality واللامعيارية Normlessness، التي أخذت تميز النظام العالمي الجديد الذي من شأنه أن تتحول معظم الدول الأقل نموًا إلى دول قاصرة Under-age تعمل اقتصاديًا وبالتالي اجتماعيًا وسياسيًا تحت وصاية دول بالغه Mature لا يحق لها أن تتطلع إلى بلوغ سن الرشد، والوصول إلى مرحلة تصبح فيها شريكًا كامل الأهلية في تجمع متكافئ الأوضاع.

وقد كان لإنتهاج الدول الأقل نموًا نماذج تنموية غربية انعكاساتها الواضحة على التنمية في هذه الدول، في ظل التشوهات البنيوية، والفشل في تحقيق التنمية الشاملة التي تتوافق مع الظروف الاقتصادية والخصوصية الاجتماعية والثقافية لهذه الدول، فضلا عن أنها عملت على وقف عمليات النمو الطبيعي، أو الذاتي للأبنية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فقد نالت مداخل التنمية ومساراتها – بل والنظريات الموجهة لها – اهتمام عدد كبير

من الباحثين والمفكرين في الدول الأقل نموًا وعلى رأسها تأتي إسهامات مدرسة التبعية، أمثال: جوندر فرانك، وفيرير، وبربيش، وفيرتا دو، وأمين، وسعد الدين ... وغيرهم، ورغم تلك الجهود الجادة، والملتزمة نحو قضايا مجتمعهم إلا أنها لم تُفعل في الحركة التنموية في الدول الأقل نموًا، ومن بينها الدول العربية، ولم يفلح الفكر التنموي العربي كثيرًا في بلورة رؤية متميزة وراسخة في التنمية العربية المستقلة، حيث كانت مسألة التنمية المستقلة – ولا تزال – تواجه تحديات مستمرة.

وكانت هناك محاولات عديدة لتحقيق تنمية مستقلة، قطرية وإقليمية، على مستوى الدول الأقل نموًا، مرورًا بحركة دول عدم الانحياز، والمنظمة الإفريقية، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وغيرها، كما كانت هناك محاولاتٍ أيضًا على مستوى الدول العربية لعل أبرزها، وحدة المغرب العربي الكبير، ومجلس التعاون العربي (الذي ضم مصر والأردن واليمن والعراق)، ومن قبله مجلس تعاون دول الخليج العرب GCC الذي ضم كلاً من السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية. وعُقدت مؤتمرات قمة عديدة، وصدرت قرارات كثيرة تؤكد على أهمية العمل العربي المشترك، أو الوحدة العربية والسوق العربية المشتركة، أو العمل الجماعي العربي ... على مختلف المستويات، غير أن صدور القرارات كان شيء، وتنفيذها شيء آخر، وكأن شهادة ميلاد محاولات التكامل تلك يجب أن تخرج من الدول المتقدمة الأكثر نموًا، فقد أُجهضت تلك المحاولات، باستثناء مجلس تعاون دول الخليج العربي، بفعل عوامل داخلية وقوى خارجية، وهي نفس القوى التي اعتبرها البعض مسئولة عن الأزمة التي تعرضت لها دول الآسيان، كتجارب تنموية تقوم على الاعتماد الجماعي على الذات، من هبوطٍ حاد Crash Landing للعملات الآسيوية، ومحاولة تلك القوى ترويض النمور الآسيوية الشهيرة لتصبح قططًا آليفة بقصد تحجيم تلك التجارب.

وظل الحديث مستمرًا حول أي المداخل أكثر ملاءمة لتحقيق تنمية متكاملة ومستدامة على مستوى الدول العربية ؟ وما هي ركائز وتوجهات هذا المدخل الذي يمكن من خلاله الاستفادة من الآخر من ناحية، والمحافظة على الهوية، والخصوصية، من خلال ما يطلق عليه عملية الغرز الثقافي من ناحية أخرى ؟ وإلى أي مدى تمتلك الدول العربية القدرة على مواجهة التحديات التي تعوق ذلك ؟ في ظل حتمية الاندماج في نظام عالمي جديد New world order، أحادي الاتجاه وربما أحادي القطب، ومتغيرات دولية وإقليمية متلاحقة، باتت على أثرها الدول العربية تعاني من التجزئة والتبعية عبر آليات متعددة.

وإذا كان من اللامعقول اليوم الحديث عن تنمية مستقلة على مستوى قطري، بعد أن أصبحت التحديات أكبر كثيرًا من قدرة الدولة الواحدة، وبعد أن أصبح التكامل حقيقة لا يمكن لعاقلٍ إنكارها، فهل تزعن الدول العربية لتحديات قوى العولمة، باعتبارها قدرًا تاريخيًا لا فكاك منه؟ وهل تستسلم هذه الدول لحتمية الاندماج والتكيف الهيكلي مع مظاهر العولمة وتحدياتها، والتي يصبح معها تحقيق تنمية مستقلة أمرًا صعب إن لم يكن بعيد المنال ؟ ... تلك التساؤلات وغيرها تشكل محور اهتمام هذه الورقة التي تحاول تقديم رؤية تحليلية لتحديات التنمية العربية المستقلة ومتطلباتها، وتشتمل على أربعة محاور رئيسة إلى جانب التصدير والخاتمة، حيث يعرض المحور الأول **لرؤية نقدية لمفهوم التنمية ومداخل تحقيقها**، ويعرض المحور الثاني **لمفهوم التنمية المستقلة : مقاربة مفاهيمية**، ثم يعرض المحور الثالث **للتحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستقلة**، في حين يعرض المحور الرابع **لمتطلبات تحقيق التنمية العربية المستقلة**.

المحور الأول – مفهوم التنمية ومداخل تحقيقها (رؤية نقدية) :

ماذا يُقصد بالتنمية ؟ قد يبدو السؤال بسيطًا كل البساطة لأول وهلة، إلا أن الحقيقة أن هذا المفهوم يكتنفه كثيرًا من الغموض نظرًا لان التنمية عملية مركبة، فضلاً عن أنها مفهوم أيديولوجي بالدرجة الأولى، ولذا يجب أن نقر بأننا أمام مفهوم شائك ومعقد، فقد يكون من السهل أن نشير إلى خطة التنمية وبرامجها المختلفة، ولكن ربما يكون من الصعب أن نضع تعريفًا محددًا ودقيقًا لهذا المفهوم؛ ذلك أن التنمية عملية مجتمعية ديناميكية، متغيرة، يصعب فهمها إلا في إطار منظومة متكاملة من المتغيرات والأبعاد، في إطار تاريخي متصل الحلقات، سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى مجموعه من الدول، وهي عملية مركبة بمكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بل والسياسية تقوم في جوهرها على فكرة العدل والمساواة عبر عمليات متوالية، ومتتالية.

ومن ثم تتعدد تعريفات التنمية بتعدد الاتجاهات الأيديولوجية والمداخل النظرية الموجهة لها، حيث يعكس كل اتجاه تصورًا معينًا لتلك العملية وكيفية تحقيقها، ويكون من الطبيعي أن تختلف النظرة إلى هذا المفهوم من مجتمعٍ لآخر، بل ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى داخل المجتمع الواحد. وتصبح التنمية مثل الفلسفة عندما كانت تسمى أم العلوم، فهي لم تعد حكرًا على مجالٍ من المجالات أو تخصصٍ من التخصصات، بل أصبحت النظرة الموضوعية تتطلب تناولها من جوانبها المختلفة وأصبحت الضرورة تحتم وجود لغة مشتركة بين المهتمين بها بدلاً من الإسراف السطحي في التخصص الذي يؤدي إلى رؤية ناقصة مبتورة لعملية التنمية.

ويأتي على رأس الصعوبات التي تواجه فهمنا للتنمية تداخلها مع بعض المفاهيم الأخرى القريبة الشبه في ألفاظها المتباعدة في معانيها، مثل التحضر والتصنيع والتحديث والتقدم والتغير والتغيير ... وما إلى ذلك من المفاهيم التي تستخدم على نحوٍ فيه من الغموض أكثر مما فيه من الوضوح(١)، حيث ربط البعض مفهوم التنمية بالتصنيع والنمو الاقتصادي مثل "ماريون ليفي" M. Levy، "ورستو" W. Rostow ، وربط البعض الأخر بين مفهوم التنمية ومتغيرات سيكولوجية، كالحاجة إلى الانجاز، ونوعية الشخصية ... كما يتضح في أعمال "ماكلليلاند" و"هيجن" و "شومبيتر" ... وغيرهم، بينما حاول البعض ربط التنمية في الدول النامية بالظروف التاريخية، وعلاقات التبعية بالدول المتقدمة الأكثر نموًا(٢). وحفلت أدبيات التنمية بالعديد من التعريفات، التي تعكس الرؤى النظرية لأصحابها، والتي لا تنفصل عن رؤيتهم لمفهوم التخلف Under Development باعتباره الوجه الآخر للتنمية، وتندرج معظم تلك التعريفات تحت مدخلين لتفسير التنمية، هما : مدخلي التحديث، والتبعية.

١) مدخل التحديث Modernization Approach :

يرتبط مفهوم التحديث عادةً بفكرة صياغة المجتمعات النامية أو الأقل نموًا، على غرار المجتمعات المتقدمة أو الأكثر نموًا، حيث يحاول أنصار هذا الاتجاه فرض مفاهيم الغرب عن التنمية في الدول النامية، لتصبح هذه الدول صورة من المجتمعات الغربية، ومن ثم فإنه يرتبط بمفهوم "الغربنة" Westernization، الذي يشير إلى محاولة إحلال النظم السائدة في الغرب، اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا بل وسياسيًا، محل النظم القائمة في الدول النامية(٣)، وفي هذا الإطار ظهرت اتجاهات نظرية متعددة لتفسير التنمية نشير منها بإيجاز إلى:

---

(١) محمد الجوهري، علم الاجتماع، وقضايا التنمية في العالم الثالث، ج١، دار المعارف بمصر، ط١، ١٩٧٨، ص ١٥٠.

(٢) خلاف حلف الشاذلي، عناصر الثقافة الريفية وبرامج التنمية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعه المنيا، قسم الاجتماع، ١٩٨٤، ص ٧٤.

(٣) نبيل السمالوطي، التنمية والتحديث الحضاري، تحليل للأبعاد الاجتماعية والنفسية للتنمية الاقتصادية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٢٠-٢٢.

أ- اتجاه النماذج أو المؤشرات Ideal Types :

وطبقًا لهذا الاتجاه تحدث التنمية في الدول النامية إذا ما تم التخلي عن خصائص التخلف، وتبني الخصائص أو السمات السائدة في الدول المتقدمة، وبموجب هذا الاتجاه تمثل التنمية تحولاً من نموذجٍ إلى نموذجٍ آخر، ومن أمثلة تلك النماذج ما يظهر في أعمال كل من "هوسيلتز" Hoselitz ، و "بارسونز" Parsons، و "ماريون ليفي" Levy و "جالتونج" Galtung و "أليكس انكليز" Alex Inkles، و "دانيال ليرنر" Learner في دراسته الشهيرة "تحول المجتمع التقليدي"[١] الذي ذهب الي حد ضرورة وجود حكومات ديمقراطية على غرار النمط الغربي كمطلب ضروري من متطلبات تحقيق التنمية في الدول النامية.

ويؤخذ على هذا الاتجاه انه يستند إلى افتراضات تطورية في طابعها فضلاً عن انه يتجاهل الأوضاع الخاصة، والظروف التاريخية التي مرت بها الدول النامية، التي تختلف عن تلك التي مرت بها الدول الغربية المتقدمة خلال القرن ١٩، فبينما كان التصنيع وراء عملية التحضر في هذه الدول، فان التحضر السريع في الدول النامية لم يصاحبه التصنيع. كما يؤخذ على هذا الاتجاه أيضًا أنه يصنف المجتمعات والدول إلى نوعين **الأول:** تقليدي متخلف Underdeveloped **والثاني:** حديث متقدم Developed. وهي نظرة ترى التقدم والتخلف على أنهما الأبيض والأسود لا يوجد بينهما مناطق رمادية، وهو ما يتعارض مع متصل "التخلف – التقدم" Under development- progress continuum الذي يؤكد عدم صحة القول بوجود مجتمع حديث ١٠٠% وآخر متخلف ١٠٠%.

ب- الاتجاه الانتشاري Diffuse Approach :

يذهب هذا الاتجاه إلي النظر إلي التنمية على أنها شكل من أشكال التغير، تتم بواسطة الانتشار الثقافي، من خلال نقل العناصر الثقافية، المادية واللامادية، السائدة في الدول المتقدمة إلي الدول النامية، ويظهر في أعمال "ولبرت مور" W. Moore، و"فيلد مان" Field man، و "ليرنر" Lerner، وغيرهم، ويقوم على فكرة "التثقيف" Acculturation بوصفها أسلوبًا للتنمية[٢].

---

(1) Danial Lerner: The Passing of Traditional society, Modernization the Middle East, Free Press, London, 1964.

(٢) خلاف خلف الشاذلي، مرجع سابق، ص ص ١٠١-١٠٣.

ورغم أن هذا الاتجاه يتميز بتركيزه على الأسلوب أو الطريقة التي تتم بواسطتها التنمية، إلا أن العملية التي يمكن أن يتم بواسطتها الانتشار تؤدي في أخر الأمر إلى خلق مجتمعات ودول تابعة، تفرض من خلالها الدول المتقدمة، المرسلة، شروطها على الدول النامية المستقبلة.

ج- الاتجاه التطوري Evolutionary Approach :

ويتداخل هذا الاتجاه كثيرًا مع اتجاه "النماذج والمؤشرات"، بل انه يمثل الاتجاه الفرعي الثاني في اتجاه النماذج إلى جانب متغيرات النمط، كما يتداخل أيضًا مع اتجاه الانتشار الثقافي، ويقوم على فكرة أن الرأسمالية المتقدمة هي الصورة التي يجب أن تُحتذي، ويركز على المراحل التي تمر بها المجتمعات لتحقيق التنمية. ويعد "رستو" من ابرز أنصار هذا الاتجاه، الذي يبرز إسهامه من خلال النظرية التي طرحها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومراحل تطور المجتمعات(١)، ويرتبط هذا الاتجاه نظريًا بـ "ولبرت مور" Wilbert Moore و "كارل دوتش" Karl Deutsch، وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه عني بتحديد مراحل واضحة للتنمية، إلا انه لم يهتم كثيرًا بكيفية الانتقال من مرحلة إلى أخرى، فضلاً عن انه كغيره يفتقر كثيرًا إلى الصدق الامبيريقي.

د- الاتجاه السيكولوجي Psychological Approach :

يفترض هذا الاتجاه أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الانجاز هي الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية، وتعتبر دراسة "ماكس فيبر" Max Weber "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" من الدراسات الرائدة في هذا المجال، كما يُعد "ماكلليلاند"(٢) و "جون كينيكل"(٣) من ابرز أنصار هذا الاتجاه، ويركز عمومًا على ضرورة حذو النموذج الغربي في التنمية، وهو ما يتعارض إلى حدٍ كبيرٍ مع مفهوم "التنمية المستقلة"، المتمركزة حول الذات.

---

(1) Walt Rostow, "The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto", Cambridge univ. Press, 1960.
(2) David, M., "the Achieving Society", Princton, New Jersey, 1961.
(3) John, K., "Values and Behavior in Economic Development", In: Economic Development and Cultural Change, Vol. B., 1965.

وتكشف الرؤية النقدية للاتجاهات النظرية السابقة في تفسير التنمية عمومًا عن تحيزها الأيديولوجي للمجتمعات التي نشأت فيها، وتجاهل حقيقة أن ظروف الدول النامية تختلف تاريخيًا عن تلك التي مرت بها الدول المتقدمة، حيث كان اقتصاد هذه الدول مشوهًا، يعاني من التبعية الاقتصادية في الخارج والسيطرة الإقطاعية على الإنتاج في الداخل، على عكس الدول الغربية. كما أن انتقال قيم وعناصر ثقافية أو نماذج تنموية من عواصم الدول المتقدمة – الغربية – إلى عواصم الدول النامية يعني تكريس للهيمنة والسيطرة من جانب الدول المرسلة إلى الدول المستقبلة، وخلق مجتمعات تابعة تؤدي في النهاية إلى بناء إنسان مختلف لا ينتمي إلى واقع وثقافة وظروف مجتمعه.

وعلى الرغم من أهمية تلك الاتجاهات في فهم التنمية، ومع التقدير الواعي لضرورة الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأخرى في التنمية، إلا أن النظرة التحليلية لتلك الاتجاهات تكشف أنها تحوى في مضمونها العمل على استمرار تخلف الدول النامية وتعكس نظرية "قارب النجاة"[(١)]، كما توحي بضرورة بطء عملية التنمية في الدول النامية واتخاذها طابعًا تدريجيًا، وهو ما يتضح في نوعية البحوث والمشروعات التي تمولها الدول المتقدمة في الدول النامية.

٢) مدخل التبعية Dependency Approach :

تكشف النظرة التحليلية للمداخل التفسيرية السابقة للتنمية عن أنها تعكس "الاتجاه البنائي الوظيفي"، الذي يرى أن الأفكار والقيم هي التي تلعب الدور الأساسي في التنمية، وعلى عكس "الاتجاه المادي التاريخي" Historical Materialism الذي يذهب إلى أن العوامل

(١) تذهب هذه النظرية إلى القول بان الدول المتقدمة، الغنية تعيش داخل قارب نجاه مزدحم، اما بقية الدول، النامية أو الفقيرة منها، او ما اسماها "فانون" بـ "معذبي الارض" فانها تغرق في بحر من الجوع والفقر والمرض، وتحرص الدول المتقدمة على عدم السماح للاخرين التشبث بالقارب او الصعود اليه حتي لا يكون مصير القارب الغرق بكل من فيه، ومن ثم فانها تحاول من آن لاخر إلقاء القليل مما هو لديها في صورة معونات وقروض للاخرين، هي في ظاهرها المساعدة وفي باطنها تكريس التبعية.

المادية هي التي تلعب هذا الدور[1] ومن ابرز أنصاره "كارل ماركس" K. Marx، وينقسم إلى اتجاهين هما: "الاتجاه الكلاسيكي" Classic Marxism و "الاتجاه المحدث" New Marxism.

أ- **الاتجاه الكلاسيكي** : يؤكد هذا الاتجاه على دور العوامل المادية، ويذهب إلى أن الثورة الاشتراكية Revolution تمثل أداة أساسية لإحداث التغيير والتنمية ويؤخذ على هذا الاتجاه تركيزه على الثورة؛ حيث يصعب التسليم بان نشوب ثورة اشتراكية – من وجهة نظر ماركس – في دوله متخلفة يؤدي بالضرورة إلى حدوث تنمية، التي لا تعني فقط عدالة توزيع، تأخذ ممن يملك لتعطي من لا يملك، بقدر ما هي عملية زيادة في الإنتاج تنعكس على مختلف أوجه الحياة في المجتمع، فضلاً عن أن التنمية تحتاج بالضرورة إلى الاستقرار بكل جوانبه.

ب- **الاتجاه المحدث** : يمثل هذا الاتجاه مدرسة التبعية، أو ما يسمى بالاتجاه الراديكالي أو أصحاب الموجة الثالثة Third wave وقد ظهرت هذه المدرسة، إبان الستينيات من القرن العشرين، كرد فعل لقصور النظريات التقليدية في فهم ديناميات التخلف وأبعاد التنمية في الدول النامية؛ لتعكس رؤية جديدة للتنمية، تأخذ في اعتبارها الظروف التاريخية التي مرت وتمر بها الدول النامية عمومًا، ومن بينها الدول العربية، وتضيف الرؤية التاريخية والمتغيرات الدولية في تفسيرها للتنمية، وكيفية تحقيقها في الدول النامية، وهي تذهب إلى أن المفتاح الحقيقي لفهم التنمية في الدول النامية يكمن في علاقاتها بالدول المتقدمة، تلك العلاقة التي فشل في فهمها علم الاجتماع البرجوازي على حد تعبير "فوستر"[2] Foster أحد رواد هذا الاتجاه.

ويُنظر إلى "بول باران" Paul Baran أكثر من أي رجل اجتماع آخر على أنه مؤسس الماركسية الحديثة، وقد تأثر به "أندر فرانك" Andre Frank إلى درجة كبيرة، ويُعد من ابرز أنصار هذه الأتجاه أيضًا "بيرجالية" H. Jalle و "هربرت ماكيوز" H. Marcuse و "فوستر" Foster و "ماندل" Mandel و "بتلهايم" S. Bettelheim و "فانون" F. Fanon، وغيرهم من علماء

(1) David Lane, "Leninism as an Ideology of Soviet Development", In: Emanuel De Kadt, Gavin williams, Sociology of Development, Harper and Row Publishers, Inc.ed, London, 1974. pp. 23-38.

(2) Aiden F. Carter, "New – Marxist Approaches to Development and Under – Development", In: Emanuel De Kadt, Gavin williams, Op.Cit., pp. 67-74.

اجتماع أمريكا اللاتينية، كما أنها تعكس الأعمال الأصيلة لمفكري الدول النامية أمثال "سمير أمين" و "إسماعيل صبري عبد الله" و "سعد الدين إبراهيم"، و"جلال أمين" ... وغيرهم. وبدأ تأثير هذه المدرسة في الفكر التنموي ينتشر في أنحاءٍ مختلفة من العالم مع بداية السبعينيات من القرن العشرين، حتى أصبح يُشكل جانبًا أساسيًا من أساليب التحليل لدى علماء اقتصاد التنمية، حينما كشفت الدول المتقدمة عن نواياها في استمرار استنزاف موارد الدول النامية بعد إدماجها في النسق العالمي، وتذهب هذه المدرسة إلى أن التبعية الاقتصادية للمركز تعمل على تنمية التخلف في مناطق المحيط. وتعني "التبعية" بالمفهوم الواسع أحدث أنواع الاستعمار، وتعرف بأنها موقف مشروط، تكون فيه التنمية في دولة أو مجموعة من الدول مشروطة بتنمية وتوسع دول أخرى في ظل علاقات التبعية، وهي لا تقتصر على جانب بعينه بل تمتد لتشمل مختلف مناحي الحياة وأنشطتها.

وتمثل مدرسة التبعية تطورًا للماركسية الكلاسيكية، والتحول من مفاهيم مثل "الطبقة" و "الصراع" ... في تفسير التنمية، إلى مفاهيم أخرى مثل "التبعية" و "السيطرة" و "الاحتواء" و "الوعي" و "الحركة الرافضة"، فقدم "بول باران" (١٩٥٦) نظريته القائلة بان تغلغل رأسمالية المركز في المحيط يضع عراقيل أمام تحقيق التنمية في هذه الدول، ثم وضع "فرانك" (١٩٦٩) فكرة "تنمية التخلف" Development of under development ولا يزال، على حساب تخلف الدول النامية[١]. وتتعامل نظرية التبعية في التنمية مع ثلاثة مواضع رئيسة هي: **الاستغلال، التشويه البنيوي، قمع السياسات الاستقلالية؛** وذلك لاستمرار التبعية وعرقلة محاولات الاعتماد على الذات لتحقيق تنمية مستقلة، ومن ثم فإن هذه المدرسة ترى انه من غير الممكن فهم إشكاليه التنمية في الدول النامية اليوم دون ربطها بالعوامل الخارجية وعلاقاتها بالدول المتقدمة وان التنمية في هذه الدول لا تتحقق إلا بزوال الامبريالية والتحول من علاقات التبعية إلى علاقات التعاون[٢].

---

(1) Frank A., "Sociology of Development and Under Development of Sociology", In: Latin America, Under Development or Revolution, Monthly Review press, New York, 1969, pp. 14-23.

(٢) ثمة تراث عربي وعالم ثالث ثري في موضوع التبعية والاعتماد على الذات، نذكر منه :

١- إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩.

٢- إبراهيم العيسوي، إمكانية بناء اقتصاد غير تابع في زمن العولمة، المائدة المستديرة الدولية، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٥. =

ونخلص مما سبق إلى أن التنمية عملية مركبة، وهي ليست مجرد تحسين لظروف معيشة مجتمع من المجتمعات، بل هي هدف مستمر وقدرة على التغيير، تختلف أهدافها وتتغير وفقًا لما يحتاج إليه هذا المجتمع، وفي ضوء إمكانياته الداخلية والخارجية. ولما كان الاحتياج والممكن يتغيران وفقًا للظروف السائدة، فإن أهداف التنمية ومتطلباتها تكون هي الأخرى متغيرة. ونخلص أيضًا إلى أن التنمية الحقيقية هي التي تعتمد على الجهد الذاتي، لدولة أو مجموعة من الدول، بالدرجة الأولى، وتنطلق من واقعها وظروفها، وهو ما تؤكد عليه مدرسه التبعية، من ضرورة العمل على بناء تصور أصيل يوجه عملية التنمية بعيدًا عن الأطر والنماذج التي لا تتلاءم مع ظروف مجتمعٍ ما من ناحية، وفي نفس الوقت تدعم حق هذا المجتمع في تحقيق تنمية مستقلة من ناحيةٍ أخرى.

المحور الثاني – التنمية المستقلة (مقاربة مفاهيمية) :

يكشف تحليل مفهوم التنمية ومداخل تفسيرها وكيفية تحقيقها، عن التطور الذي مر به هذا المفهوم المحوري، وما لحق به من إضافات، ففي البدء سيطر مدخل التحديث على سياسات التنمية في الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، وقد ركزت على أهمية تحقيق النمو الاقتصادي Economic Growth فكانت التنمية كمفهوم تعبر عن عملية اقتصادية مادية في أساسها، لتوفير ما يسد حاجات المجتمع المادية الأساسية، وشكلت الدلالة الاقتصادية فحسب، بمؤشراتها المعروفة، القاسم المشترك في تلك العملية.

= ٣- إسماعيل صبري عبد الله، مصر التي نريدها، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٢.

٤- رمزي زكي، الاعتماد على الذات، المعهد العربي للتخطيط، ودار الشباب، القاهرة، ١٩٨٧.

٥- محمد دويدار وآخرون، إستراتيجية الاعتماد على الذات، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠.

٦- محمد زكي شافعي، ورمزي زكي (محرران)، نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.

(7) Santana, F., and others, "Dialogues on development", Vol. 1, on Dependency, Group of the Young Scholars Initiative (YSI) of the Institute for New Economic Thinking, 2017.

(8) Nakamora, Y, "Depndency Thory", International Area Review, Vol. 2, 1999.

في حين ركز مدخل التبعية على ضرورة أن يتبع النمو الاقتصادي عدالة في التوزيع Growth with Distribution، حيث رأى أنصار هذا المدخل أن العدالة الاجتماعية تعد ضرورية لتنمية حقيقية في الدول النامية(١)، ومن ثم فقد أضيف إلي التنمية في المرحلة الثانية، مفهوم "الشمول"، فأصبح ما يُعرف "بالتنمية الشاملة" Comprehensive Development، لتشمل التنمية جميع الأبعاد وتغطي مختلف مجالات الحياة، فتشمل الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، إلى جانب معايير عدالة التوزيع.

ويُحمل أنصار مدرسة التبعية، البلدان الرأسمالية آثار التخلف في بلدان العالم الثالث؛ عن طريق توسعها الرأسمالي الاستعماري الذي أوقف عمليات النمو الطبيعي أو الذاتي للأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالتجربة التنموية في الغرب ارتبطت بالامبريالية، فكان تقدم وتحقيق البلدان الغربية للرفاهية على حساب تخلف الدول الأقل نموًا، ونهب مواردها لسنوات طويلة. ومن ثم فإن أنصار التبعية يدعون بشكل عام إلى ضرورة التحرر من سيطرة الرأسمالية العالمية، وهو ما يمثل تحديًا جديدًا أمام تحقيق تنمية مستقلة، على مستوى الدولة الواحدة، أو على مستوى مجموعة من الدول، في ظل نظام عالمي جديد تسيطر عليه دول المركز وتسعى من خلاله إلى إدامة سيطرتها على دول المحيط من خلال آليات في ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

وفي رأي هذا الاتجاه يكون الاستعمار هو المسئول عن إفشال التجارب التصنيعية العربية، سواء التجربة التصنيعية الأولى لمحمد علي باشا في مصر في القرن التاسع عشر، أو تجربة عبد الناصر في القرن العشرين، أو التجربة التصنيعية في الجزائر في ستينيات القرن الماضي؛ ذلك أن دول المركز المتقدمة ترى في صعود قوى اقتصادية جديدة خصمًا من نفوذها الاقتصادي وسوقها العالمي، ولذلك فإنها لا تشجع هذا النهوض، بل وتحاربه بصور وأساليب مختلفة، ومن ثم فإن هذه القوى الآن ترى في الدول العربية، التي تمثل القوة السكانية الرابعة، بعد الصين والهند وأمريكا، قوة لا يستهان بها إذا ما توحدت مواردها الاقتصادية، تضر بمصالح دول المركز المتقدمة.

ولما كان مدخل التحديث، باتجاهاته المختلفة، يحمل في طياته دلالات تبعية التنمية في الدول النامية للنموذج الحداثي الصناعي العربي، من خلال العمل على نقل نماذج تنموية غير أصيله لا تتلاءم والظروف التاريخية التي مرت بها الدول النامية وواقعها المعاش، فضلاً عن أنها توحي بضرورة بطء عملية التنمية في هذه الدول، فقد ظهر مفهوم "التنمية المستقلة".

---

(١) أنظر: إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية، كراسة تثقيفية، حزب التحالف الاشتراكي، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٢.

١) مفهوم التنمية المستقلة :

ظهر مفهوم الاعتماد على الذات في أواسط الستينيات من القرن العشرين، وظهرت معه العديد من التجارب التي كان أبرزها السوق الأوربية المشتركة، وتجمع الآسيان لدول جنوب شرقي آسيا، .. إلى جانب المحاولات العربية، سواء على مستوى الدولة الواحدة، او عدد من الدول، والتي تعطلت بفعل عوامل خارجية بالدرجة الأولى.

وتعددت الكتابات وتنوعت حول ماهية التنمية المستقلة وكيفية تحقيقها، ويعد "بول باران" P.Baran أول من صك هذا المصطلح في تحليله للمجتمع الهندي في كتابه "الاقتصاد السياسي للتنمية"، وذهب إلي أن التنمية المستقلة تتحقق من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي، وعدم استنزافه، وإعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة ... ومنذ ذلك الوقت توالت الاجتهادات حول كيفية تحقيق التنمية المستقلة، فحددها الباكستاني "محبوب الحق" في مجموعة من المراحل بدأها بإحلال الواردات، أي التصنيع المحلي للسلع التي كان يتم استيرادها، ثم تنمية الصادرات، ثم ضبط النمو السكاني ثم إعادة التوزيع(١). وعرَّف زعيم الهند "غاندي" الاعتماد على الذات : "بأن تكون قادرًا على الوقوف على قدميك بدون طلب مساعدة الآخرين أو رفضها، بل أن تكون في سلام مع نفسك، وأن تستحق احترامك لذاتك عندما لا تأتيك مساعدة من الآخرين".

ويقوم جوهر التنمية المستقلة كما دعت إليه مدرسه التبعية، على فك الارتباط مع الخارج، ودعم القدرات الداخلية بكل صورها وأبعادها(٢)، ويؤكد على الأبعاد الذاتية للتنمية لضمان فعاليتها واستمراريتها، كما أنها تعد عملية شامله يبدأ الاستقلال فيها من الاستقلال

---

(١) أنظر: إبراهيم العيسوي، التنمية المستقلة، كراسة تثقيفية، حزب التحالف الاشتراكي، القاهرة، يوليو ٢٠١٢.

(٢) حيث أن التنمية في اللغة العربية هي "النماء" والتوالد الذاتي، وبصورة مستقلة دائمًا، ولا تكون كذلك إذا كانت تتم بمؤثر خارجي، فكما يقول "أبو هلال العسكري" فالنماء يعني ان الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بإضافة شي إليه، فالثبات ينمو ويزيد ولا يقال لمن أصاب ميراثًا أو أعطي عطية انه قد "نما" ماله، وإنما يقال "نما" ماله إذا زاد في نفسه، وهو ما ينطبق على التنمية المعتمدة على الخارج وتلك المعتمدة على الداخل، المتمركزة حول الذات. وتصبح التنمية بذلك عملية ذاتية مستقلة في جوهر ماهيتها، وأصل وجودها.

في النموذج التنموي بكامله، بأكثر من مجرد الاستقلال في التطبيقات والسياسات والوسائل. فالتنمية المستقلة لا يمكن أن تكون كذلك إلا إذا كانت مستقلة في جميع أبعادها، واهم تلك الأبعاد ليس هو بُعد الإنتاج، وإنما هو بعد الاستهلاك، حيث أن الطلب وليس العرض، هو المتغير الأساس في أية منظومة اقتصادية متوازنة ومتحررة.

ولا تعني التنمية المستقلة العزلة أو القطيعة الكاملة مع العالم الخارجي، أو الانكفاء على الذات، والذي أصبح من غير المعقول أو المقبول تحقيقه في ظل العولمة، وما تفرضه وكيلتها وقائدة مسيرتها منظمة التجارة العالمية، فضلا عن أنه يجافي المنطق الاقتصادي السليم، وإنما جوهر الاستقلالية التنموية يكمن في توفير أكبر قدر ممكن من حرية الفصل للإرادة الوطنية، في مواجهة عوامل الضغط، التي تعززها آليات العولمة، من خلال القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية للنظام العالمي الجديد، ومن ثم توفير القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية ويحمي الهوية. فالتنمية المستقلة غير معزولة عن التفاعل الخارجي، بل قد تعتمد عليه كركيزة أساسية في تكاملها وتنوعها وتطورها، وبالتالي يمكن الاستفادة من انجازات الحداثة الغربية من خلال الرشادة في استيعاب مضمون هذه الحداثة والتقدم وأخذ ما يناسب منها.

ويتحدد مفهوم التنمية في انبثاق ونمو الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيانٍ معين، بشكل شامل ومتوازن، وهي عملية ديناميكية مستمرة، تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف تنوع الإمكانيات الكامنة في كل كيان[١] وبذلك تكون التنمية المستقلة عملية داخلية، ذاتية، تعتمد على الإمكانيات الذاتية للدولة، أو مجموعة من الدول، بالدرجة الأولى، وتتم في إطار البناء السوسيو – ثقافي القائم، وليس بالتنكر له أو الصراع معه، ولن يتأتي ذلك إلا من خلال العمل على بناء تصور ونظرية موجهه للتنمية، تتلاءم مع واقع هذه الدول وتوجه عمليات التنمية فيها، وهو ما لا يعني رفض التصورات الغربية كليةً، بل محاولة الإفادة منها ورؤيتها من منظور نقدي.

---

(١) سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، في: إستراتيجية التنمية في مصر، تحرير إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٥٤.

وفي هذا الإطار يتبلور مفهوم التنمية العربية المستقلة، ليشير إلي: تلك العملية الشاملة، المتوازنة الواعية بمنطلقاتها وأهدافها ووجهتها المستقبلية، على خلفية واقعها الراهن وتاريخها الممتد في ضوء المعادلة الدولية القائمة. ولا يقتصر الهدف من تطبيق نموذج التنمية المستقلة الخروج من دائرة التبعية واستكمال كافة مقومات الاستقلال الوطني سياسيًا واقتصاديًا فحسب، بل يمتد ليشمل تحقيق العدالة الاجتماعية لضمان رفع مستوى معيشة الأغلبية، باعتبارها الطريق نحو التنمية الشاملة والمستدامة.

ويعد البعض مفهوم التنمية المستقلة بمثابة "الجيل الثالث" لمفهوم التنمية، تلاه جيل رابع هو "التنمية المستدامة" Sustainable Development حيث أن مفهوم التنمية، سواء في طوره الأولي أو في مرحلته الشاملة أو مرحلته المستقلة، غاب عنه الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في التنمية.

٢) مفهوم التنمية المستدامة :

تشكل التنمية المستدامة بعدًا أساسيًا من أبعاد التنمية البشرية، وتشير إلى الأخذ بعين الاعتبار توفير فرص التنمية للأجيال القادمة عند تلبية احتياجات الجيل الحالي، وعدم السماح بتزايد أعباء قد تثقل كاهل الأجيال القادمة، مثل الديون الناتجة عن القروض سواء الخارجية منها أو الداخلية، وهو ما لم تراعه عمليات التنمية في معظم البلدان الأقل نموًا، ونتج عنه أن وجدت هذه الدول نفسها أمام إرث ضخم من الصعوبات والمعوقات التي تواجه تحقيق التنمية الشاملة، وتكرس تبعيتها للخارج، ويضعف قدرتها على تحقيق تنمية مستقلة[١].

---

(١) للمزيد عن التنمية المستدامة، يمكن الرجوع إلى :

١- مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مذكرات، ٢٠٠٦.

٢- رمزي سلامة، التنمية المستدامة وتطور المفهوم من وجهة نظر الأمم المتحدة، بحث مقدم في ملتقى العربي الثالث للتعليم والتربية المستدامة، لبنان، ابريل ٢٠٠٦.

٣- عبد العزيز بن عبدالله، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ٢٠٠١.

4- Joseph H. Hulse, Sustainable Development at Risk: Ignoring the Past, International Development Center, India, 2007.

٣) مفهوم التنمية البشرية :

أصبح من أبجديات الاقتصاد والتنمية على كل المستويات أن العنصر البشري، أو الموارد البشرية Human Resources تُعد المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية بكل مجالاتها: الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، وهو ما انتهت إليه من قبل الدول المتقدمة، وذلك من خلال تبني سياسة رائدة في مجال التعليم، تستهدف إعداد موارد بشرية مؤهلة، وفقًا لمنظور شمولي وإستراتيجي منفتح على سوق العمل المستقبلية على المدين المتوسط والبعيد. ومن ثم فإن تحقيق تنمية معتمدة على الذات يحتاج إلى إعطاء العنصر البشري الأولوية في عملية التنمية، كونه يشكل الدينامية المحركة للعجلة الاقتصادية، وكون مفهوم التنمية الحديث يشير إلى أنها تلك العملية التي تتم بواسطة الإنسان ولأجل الإنسان.

المحور الثالث – تحديات التنمية العربية المستقلة :

تشكل التنمية المستقلة أحد العناصر الاساسية للمشروع النهضوي العربي، إلى جانب الوحدة العربية، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني، والاصالة والتجدد ثقافيًا[(١)]، ويؤكد واقع التنمية في الدول العربية على أنها كانت وما تزال، تواجه تحديات متداخلة ومتعاقبة إلى حدٍ يصعب معه فهمها بشكلٍ منفصل، كما يؤكد أيضًا أنها تواجه أزمة حادة تتجلى في تبعية أبنيتها، الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كان هذا الواقع يُعد حالة تاريخية فإن دول المركز، أو المراكز الرأسمالية، ظلت حريصة على إعادة إنتاج هذا الواقع التابع مستخدمةً في ذلك أساليب وآليات متباينة، لتشكل العولمة المعاصرة بأبعادها وأساليبها أحد أهم تلك الآليات التي تعمل دول المركز من خلالها على تكريس تبعية دول المحيط.

---

(١) انظر: عبد الغفار شكر، المشروع النهضوي العربي في عام: التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، ٢٠١٢. متاح في: www.arabsfordemocracy.org

تحديات العولمة :

تعددت تعريفات العولمة، وهي في مجملها تعني القفز فوق الحدود وإزالة العقبات أمام حركة السلع ورؤوس الأموال وبمقدارٍ اقل من الواقع على تحركات العمالة، وتعددت الاجتهادات بشأن وضع تصور محدد للعولمة، فأطلق عليها البعض "مرحلة ما بعد الحداثة" Post-Modernism، بينما أطلق عليها البعض الآخر "الحداثة الجديدة" New-Modernism[١]، وتشكل الفكرة التي طرحها "فرانسيس فوكوياما" حول نهاية التاريخ The End of History[٢]، ثم ظهور مصطلح النظام العالمي الجديد The New World order وما تلاه من ظهور نظرية "صدام الحضارات" Clash of Civilizations التي صاغها عالم السياسة الأمريكي "صموئيل هنتجتون" S. Hentington، علامات بارزة في بلورة العولمة المعاصرة، ولسنا هنا بصدد التأصيل لمفهوم العولمة أو الوقوف بشكل مفصل على تأثيراتها، فهي تشير بإيجاز إلى نوع من الشمولية الرأسمالية المتسلطة، أو أمركة العالم، أو تهميش للعالم الثالث أو ما يسمى تجاوزًا بالدول النامية وانتهاك سيادة هذه الدول[٣].

فلم تكد الدول النامية، تتجاوز مؤشرات التخلف التقليدية، حتى وجدت العالم تحكمه آليات العولمة المعاصرة، ومن ثم وجدت تلك الدول نفسها تخرج من دائرة التخلف التقليدي إلى دائرة أخرى أكثر نموًا، في ظل زيادة ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل في العلاقات

---

(١) السيد يسين الكونية والأصولية وما بعد الحداثة، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ١٣-١٥.

(٢) فرانسيس فوكاياما، نهاية التاريخ والانسان الأخير، **ترجمة:** مطاع صفدي وآخرون، مركز الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم العولمة يمكن الرجوع الي:

- السيد ياسين، في مفهوم العولمة : تحرير: اسامة امين الخولي، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٨.
- السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
- جلال أمين، العولمة، دار المعارف، القاهرة، ص٢، ١٩٩٨.
- هانس بيترمان، هارالد شومان، فخ العولمة- الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨.

بين الدول، لصالح الشركات متعددة أو متعدية الجنسيات Transnational Corporations التي صار العالم معها على شفا أن يكون رهينة في قبضة كبار المضاربين(١).

وأصبحت العولمة المعاصرة تشكل أهم التحديات التي تواجه تحقيق تنمية مستقلة على مستوى الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول، فإذا كانت هذه الدول، ومن بينها الدول العربية، في ظل نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، أمامها خيار أيديولوجي، فإنها تدخل اليوم إلى مرحلة محكومة بمتغيرات تخدم بالدرجة الأولى قوى العولمة المعاصرة، في ظل خيارات محدودة، بل أن هناك محاولات مستمرة للاندماج القهري، وضغوطًا تمارس على هذه الدول، من جانب المؤسسات الدولية، التي تهيمن عليها قوى العولمة المعاصرة، لإجبارها على السير في السياسات التنموية التي تكرس مستقبلها للدول المتقدمة؛ حيث تشير كثير من الشواهد إلى أن قوى العولمة المعاصرة ليست سوى امتداد عضوي وأيديولوجي لقوى الاستغلال والسيطرة والاحتواء، التي لعبت الدور الأكبر في تعطيل مسيرة التنمية المستقلة في الدول النامية، ومن بينها الدول العربية(٢).

فقد تم ترويج أكذوبة حول أن أمريكا كانت وراء نهضة ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، أو أنها كانت وراء النهضة الأسيوية، وكانت الحقيقة غير ذلك من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسع إلا إلى الاحتواء والهيمنة والسيطرة، وعدم السماح بأي نمو حقيقي ومستقل لدولة من الدول، ولعل في رفضها تمويل بناء السد العالي في مصر، مطلع الستينيات من القرن العشرين، الدليل الواضح على ذلك. وقد كشف تقرير لمجلس الأمن القومي الأمريكي رقم (٤٨) لعام ١٩٤٩ تحت ما أسموه "بالتبادل والمنفعة المشتركة" أن الأمم الآسيوية لا تملك أي منها مصادر كافية للتصنيع العام، وأن الصين والهند واليابان، قد تستطيع توفير قدر من الشروط الضرورية، كما اعتبر هذا التقرير أن أفاق اليابان محدودة تمامًا، قد لا تتعدى إنتاج بعض الخردوات وبعض المنتجات للدول المتخلفة، وأن الدول الآسيوية لا تملك أي منها مصادر كافية للتصنيع. والآن تحتل هذه الدول، سواء

---

(١) عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل، الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٨.

(٢) خلاف خلف الشاذلي، أفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة، مجله شئون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٠٥، مارس ٢٠٠١، ص ص ٤٧-٤٩.

الصين أو اليابان والهند مراكز متقدمة على اقتصاد العالم (٢، ٣، ٤)، وقد جرى ذلك رغم أنف أمريكا، بإرادة وطنية صلبة داخل كل بلد من هذه البلدان، وما حدث مع هذه البلدان الكبيرة يتكرر مع النمور الآسيوية، التي بدأت منتجاتها تغزو الأسواق الأمريكية وتنافس السلع الأمريكية في عقر دارها.

وأفرزت العولمة تحديات جديدة أمام قيام التنمية المستقلة، بما اشتملت عليه من شبكات متعددة الأبعاد والعمليات تعتمد على التنافسية، وتدفق المعلومات من أجل بناء مؤسسات عالمية، وبالتالي نظام عالمي يدافع عن فكرة عالم عبر وطني Trans-national كما صاحب العولمة قيام منظمة التجارة العالمية، وتزايد عدد وفعاليات المؤسسات الدولية وتنامي دور الشركات متعددة أو متعدية الجنسيات، وارتفاع درجة التصدير والتبادل التجاري بين الدول، وزيادة التطور التكنولوجي، وتداعي الحواجز والعوائق الجمركية واللاجمركية إلى جانب ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتزايد دور التكتلات الاقتصادية، وزيادة عدد البلدان التي تتبنى نظام اقتصاد السوق الحرة، في مقابل انخفاض عدد البلدان التي تنتهج الاقتصادات المركزية ... وغيرها من المتغيرات التي تضعف على أقل تقدير من قدرة الدولة الواحدة على تحقيق تنمية معتمدة على الذات. وتبرز تحديات العولمة من خلال جانبين رئيسيين هما "التحديات الاقتصادية"، و "التحديات الثقافية":

أ- التحديات الاقتصادية :

كان للعولمة المعاصرة تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على عمليات التنمية في الدول النامية عمومًا، ومن بينها الدول العربية، وتتصدر تلك التأثيرات، الجانب الاقتصادي، فقد صاحب العولمة تسارع ملحوظ في عملقة رأس المال، واحتواء الشركات الكبرى لمصدر المعلومات، وتزايد في العجز التجاري، وتفاقم في المشكلات الاجتماعية، التي كان من أبرزها التقسيم الطبقي مع تأكل الطبقة الوسطي، وتهميش الانتماءات الوطنية، هذا فضلاً عن السياسة الاحتكارية التي تمارسها الدول المتقدمة، وتظهر تداعياتها في المجال الاجتماعي، وخاصة بالنسبة لضحايا العولمة من فئات المهمشين، والفئات الضعيفة والمتوسطة، حيث تفرز أجهزة الاقتصاد المعولم يوميًا عدداً متزايدًا من المهمشين.

فقد صاحب العولمة ظهور الشركات متعددة الجنسيات MIC، التي تخضع في ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة تسيطر على نسبة كبيرة من الاقتصاد العالمي، ويتولي إدارتها

أشخاص من جنسيات متعددة، على الرغم من أن إستراتيجياتها وفلسفة عملها تتبلور في مسقط رأسها ومركزها الرئيسي في الدولة الأم Mother country، وتقوم تلك الشركات بدور أساسي في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة، إلى جانب نشر فكر العولمة والثقافة الاستهلاكية الرأسمالية في دول المحيط(١). وأصبحت تلك الشركات اللاعب الرئيسي في صنع القرارات المتعلقة بنوعية الإنتاج وحجمه وتوزيعه، وتعد مسئولة عن تحديد حاجات المستهلك، بل وتوسيع دائرة تلك الحاجات ونقل كثير من السلع والخدمات من فئة الكماليات إلى فئة الضروريات بصورة لا تتناسب وما تحقق من تنمية في الدول النامية(٢)، حيث تقوم تلك الشركات بإقناع المستهلك بحاجته إلى منتجات جديدة قد لا يكون بحاجة إليها من خلال الأساليب الدعائية والإعلانية المتنوعة(٣).

وتحرص تلك الشركات على ترك هامش واسع لخطط التطوير المستقبلية لاستحداث حاجات جديدة فيما بعد، تتم إثارتها ثم الدعوة إليها بوسائل إبهار جديدة ومظاهر جذب وتسويق أكثر حداثة(٤)، لضمان استمرار استهلاك المنتجات المختلفة من ناحية وضمان استمرار تبعية المجتمعات المستهلكة من ناحية ثانية. كما أسهمت تلك الشركات في بروز شرائح عولمية جديدة في الدول النامية تتوجه قيمها ومصالحها إلى قوى العولمة وتلك الشركات(٥)، وكلها آليات تحقق لدول المركز مصالحها وأهدافها، وتضمن استمرار التبعية الاقتصادية من جانب دول المحيط أو الأقل نموًا. وإذا كانت التنمية هي تحديد الحاجات، فكيف لمجتمع يحدد إحتياجاته بمعيار ما انتهي إليه مجتمع أو مجتمعات أخرى، حيث تسعى

---

(١) مصطفي عمر التير، الهوية الثقافية العربية والتعليم العالي، مجلة الفكر الاجتماعية، معهد الإنماء العربي، عدد ٩٧، ١٩٩٩، ص ١٧.

(٢) آمال عبد الحميد، العولمة والثقافة الاستهلاكية الإشكال والآليات، ندوة المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٥٨-١٥٩.

(3) John H .Lindgren, "Advertising Promotion", The Dryden Press, Univ. of South Carolina press, USA, 2000, p. 309.

(٤) جى دبيو، مجتمع الفرجة من الإنسان المعاصر في مجتمع الاستعراض، ترجمة: احمد حسان، دار شريقات للنشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٠.

(٥) محمد عبد المنعم محمد، مستقبل تحولات أنساق القيم الاجتماعية في ظل العولمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص ٢٠٢.

آليات العولمة لتسويق سلع وأنماط للمعيشة تستنزف القوة الشرائية، وتحرم الاقتصاد من المدخرات اللازمة للاستثمارات الضخمة اللازمة لتحقيق تنمية مستقلة.

وإلى جانب ما سبق لا يفوتنا الإشارة إلى أن معظم اقتصاديات الدول الأقل نموًا، ومن بينها الدول العربية لا تزال تغلب عليها قلة الأداء، بالإضافة إلى هامشية هذه الاقتصاديات في الاقتصاد الدولي، خارج قطاع النفط المعُوَلم، وبحسب أدبيات التنمية المستقلة، فإن العائق الأكبر أمام التنمية العربية هو غياب السوق العربية الموحدة، مما يحول دون تطوير الصناعات نظرًا لضيق الأسواق القطرية، فضلا عن عدم إعطاء الأهمية الكافية لقضايا التراكم المعرفي والتكنولوجي، والقدرة الإنتاجية، والممارسة الجماعية في توطين التكنولوجيا الحديثة، والتي نتج عنها ضعف القدرة الإنتاجية وبالتالي السماح للمنتوجات الأجنبية بمزيد من الإغراق والسيطرة. كما أن معظم اقتصادات الدول العربية، اقتصادات إستهلاكية؛ حيث أن معظم هذه الدول تستهلك أكثر مما تنتج، ولا تزال تعتمد بشكل رئيسي على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها من السلع الغذائية والاستهلاكية بل والاستثمارية أيضًا، وهو ما يتعارض مع أبجديات التنمية المستقلة.

وإذا كان الجانب الاقتصادي يشكل بعدًا أساسيًا في عملية التنمية، فإنه يرتبط إلى حد كبير بالسياسة، كون الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، بل إنه لا يمكن فهم أسباب موقف سياسي، داخلي أو خارجي بين دولة وأخرى، بعيدًا عن مراجعة الحيثيات والظروف الاقتصادية التي أتُخذ فيها هذا القرار، سواء على مستوى الدولة الواحدة، أو على مستوى الدول، ومن ناحية ثانية لا يمكن اتخاذ أي قرار اقتصادي من دون معرفة العواقب والنتائج السياسية المترتبة عليه والعكس صحيح، وهو ما تؤكده الشواهد الماضية، والحاضرة، في مختلف الدول المتقدمة أو الأقل تقدمًا على حد سواء؛ حيث تسببت القرارات الاقتصادية في عدم الاستقرار السياسي، مثل ما حدث في دول الربيع العربي مع مطلع العقد الثاني من القرن العشرين، وما حدث مؤخرًا في فرنسا، من ذوي السترات الصفراء مع بداية العام ٢٠١٩.

وبات النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي ترصدها وكالات الرصد الائتماني، والوكالات الدولية، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، على الاستقرار السياسي في دولة من الدول، ومن ناحية ثانية فإن عدم الاستقرار السياسي يؤدي بدوره إلى هروب رؤوس الأموال الاستثمارية للخارج أو اختفائها في الداخل، وهو ما يمثل تحديًا كبيرًا أمام تحقيق تنمية مستقلة إلى حد ذهب معه البعض إلى القول بأن الفرصة لإقامة تكتل عربي يجد مكانا في الخريطة العالمية التي تتشكل اليوم، تقضي عليها الأنظمة السياسية، بغيابها الكبير عن الهموم

والأولويات الوطنية والقومية[١]، ولذا صار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تفرضه الوكالات الدولية يتضمن بعض الملاحظات ذات العلاقة بالتطوير السياسي بعد أن تلاحظ أن كثيرًا من الأزمات الاقتصادية التي تعانيها الدول الأقل نموًا لها علاقة بالاختناقات السياسية.

ب- التحديات الثقافية :

ترتبط الثقافة بالتنمية ارتباط الوسيلة بالغاية، فتتأثر عمليات التنمية في أي مجتمع بطبيعة الفكر ونمط الثقافة السائدين، وقدرة هذه الثقافة على استيعاب معطيات التغيير ومتطلبات التنمية. فالثقافة والفكر هما القاعدة في أي مجتمع، وان من يمتلك الفكر يستعمر العقل، ومن ثم يصبح التدخل في الشؤون الثقافية للدول لا يقل خطورة عن التدخل في شئونها الاقتصادية والسياسية[٢].

ولذا لم تقتصر تحديات العولمة للتنمية المستقلة على التحديات الاقتصادية وحسب، بل امتدت إلى التحديات الثقافية، ولا يخفى على أحد دور العولمة في خلق عالم متجانس ثقافيًا والعمل على تطبيق ثقافات المجتمعات المضيفة للنموذج الثقافي الرأسمالي تطبيقًا ثقافيًا واجتماعيًا[٣]؛ حيث تلعب المؤسسات العالمية أدوارًا وظيفية تستهدف تحقيق آليات النظام العالمي دون الاهتمام بأولويات التغيير الشامل في الدول الأقل نموًا مستغلةً في ذلك كافة الظروف في هذه الدول لصالح الايدولوجيا الفكرية والثقافية والحضارية الغربية[٤]. وقد استطاعت الرسالة الإعلامية الموجهة إلى دول المحيط تحقيق أهدافها إلى حدٍ كبيرٍ؛ حيث تضخم الاستهلاك الترفي بصورة لفتت أنظار المجتمعات الرأسمالية ذاتها[٥].

---

(١) برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥.

(٢) خلاف خلف الشاذلي، المجتمع العربي بين مخاطر العولمة الثقافية وتحديات ثقافة العولمة، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٠٧، سبتمبر ٢٠٠١، ص ص ٨٦-٨٧

(٣) ماجدة مصطفي، مظاهر التبعية الثقافية في محافظة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠١، ص ١١٢.

(٤) عبير مختار شاكر، تأثير الفضائيات على ثقافة المجتمع المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص ٨٦.

(٥) علي احمد طبوشة، دور وسائل الإعلام الجماهيري في تأسيس التبعية الثقافية، تحليل بنائي تاريخي، دراسة ميدانية لشرائح من المجتمع المصري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٧٤-٧٥.

ومن ثم فإن عولمة الثقافة، تصبح شكلاً من أشكال فرض السيطرة والاحتواء والتبعية، بل ربما تكون من أخطرها جميعًا على الاقتصاد والتنمية وذلك إدراكًا لحقيقة أن اختراق البنيان الثقافي هو المدخل لاختراق بقية الأبنية الاقتصادية والسياسية[1]، حيث يمكن التأثير على الثقة بالذات، ودعم الإحساس بالدونية وعقدة الخواجة التي لا تزال تسيطر على عقل فئة كبيرة من مستهلكي الثقافة الغربية، بحيث تصبح الدول الأقل نموًا أسيرة للقيم والأنساق بل والأبنية الاجتماعية والاقتصادية في دول المركز. لذلك كان الغزو الثقافي أخطر أشكال الغزو الذي لا يثير في النفوس ما تثيره طلقات الرصاص، إذا ما تم التغلغل إلى الثقافة، فقد المجتمع إحساسه بذاته وتميزه، وقبل ما يفرض عليه من أبنية خارجية ومن ثم يذهب البعض إلى حد القول بأن "تنميط الثقافة" في ظل العولمة هو الحرب العالمية الثالثة غير المعلنة بين الدول الأكثر نموًا والدول الأقل نموًا، ومن بينها وعلى رأسها الدول العربية، ليجعل منها مجتمعات هامشية، ويكرس تبعيتها للخارج، ويضعف قدرتها على السير نحو تحقيق التنمية المستقلة.

ولا تقتصر التحديات الثقافية على الأبعاد الخارجية، بل أن هناك تحديًا داخليًا آخر، يتمثل في تنافر سياسة التعليم مع الواقع الاجتماعي والتنموي في معظم البلدان العربية، كون أنه لا يمكن لأي مجتمع الوصول إلى تنمية حقيقية بدون امتلاك أهم أسباب القوة وهي العلم، بل إن تقدم الأمم أصبح يقاس بعدد الأبحاث العلمية الصادرة عن كل دولة في عالم أصبح فيه امتلاك المعرفة أغلى من امتلاك السلعة،كونها الطريق إلى الإنتاج السلعي والخدمي، وهو ما فطنت إليه دول المركز المتقدمة منذ وقت بعيد، بل من الوقائع الثابتة أن كل التجارب الآسيوية التنموية الناجحة، اعتمدت على برامج مكثفة لتطوير التعليم من زاوية رفع المستوى عمومًا، وإيجاد توازن بين التعليم النظري، والتعليم العملي، وبين التعليم العام والتعليم التطبيقي أو الفني الزراعي والصناعي.

ورغم أن الجامعات زاد عددها في معظم البلدان العربية، إلا أن مستوى أدائها يُعد هابطًا نسبيًا، حيث تحتل مراكز متأخرة في التصنيف الأكاديمي العالمي للجامعات، فضلا عن تدنى حالة البحث العلمي والميزانية المخصصة، والذي عبر عنه أحد المسئولين عن وزارة

(١) محمد عباس إبراهيم، الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة شئون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، ١٩٩٩، ص ١٣٦.

البحث العلمي في إحدى البلدان العربية " أنه في بلادنا صفر كبير (لا شيء)"، ونتج عن ذلك تلك الفجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم، والمتطلبات الجديدة لسوق العمل واحتياجاته المستقبلية التي تفرضها الثورة الصناعية الرابعة، ونتج عنه أيضًا ما يسمى بالبطالة الهيكلية[١] مما تشكل تحديًا أمام تحقيق التنمية المستقلة والمستدامة سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول العربية مجتمعة.

ونخلص إلى أن التنمية المستقلة في الدول العربية، كما تواجه تحديات اقتصادية، فهي تواجه أيضًا تحديات ثقافية لا بد من مواجهتها، وتصبح هذه الدول مطالبة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ببلورة رؤية عربية متكاملة حول المتغيرات الدولية تتيح لها تجاوز الموقف الراهن إلى موقف أفضل يمكنها من مواجهة تحديات العولمة والسير نحو تحقيق التنمية المستقلة التي تحفظ لها خصوصيتها، وتجعل لها حضورًا قويًا في صنع القرار الدولي، مع الأخذ في الاعتبار انه بقدر تعاظم القوة الاقتصادية يكون تعاظم القدرة التفاوضية والقدرة التنافسية، بل والقدرة التأثيرية لهذه الدول.

المحور الرابع - متطلبات التنمية العربية المستقلة :

بات من الواضح أن تقدم دول المركز كان على حساب تخلف دول المحيط، وأن تراكم رأسمالها الصناعي كان ثمرة "تجريف" لاقتصاديات هذه الدول، الذي لم يقتصر على التجريف الاقتصادي فحسب، ولكنه امتد ليشمل التجريف الثقافي إن جاز هذا التعبير، لتصبح التنمية في دول المحيط محدودة بمكانتها بوصفها توابع، وبقدرتها على إزاحة كل أشكال السيطرة والاحتواء من جانب دول المركز المتقدمة. كما بات من الواضح أن حدوث تنمية في مجتمع من المجتمعات يكون مرهونًا بحجم تبعيته، غير الواعية، أو المشروطة، للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وأن الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، يُعد استقلالاً زائفًا إذا لم يتوج بكسر التبعية والعمل على تحقيق تنمية مستقلة، من خلال العمل على توفير قاعدة للانطلاقة الذاتية في التنمية تمكنها من بناء علاقات متكافئة مع الدول الأكثر نموًا.

---

(١) "البطالة الهيكلية" تشير إلى أن المعروض والمتوفر من العمالة – العاطلة – لا تتناسب مؤهلاتها ومهاراتها مع متطلبات سوق العمل، فهي تعكس اختلال العرض مع الطلب في سوق العمل.

وتشهد الدول العربية، بشكلٍ خاصٍ اليوم تحدياتٍ صعبة تفرضها متغيرات داخلية وخارجية، حيث تعمل قوى العولمة المعاصرة على إدخال هذه الدول في صراعات دولية لا تتفق مع إمكانياتها أو مرحلة التنمية التي تمر بها، ومحاولة جر هذه الدول إلى الانشغال بقضايا جانبية والزج بها في مشكلاتٍ محلية أو إقليمية ودولية باستمرار، بل وتأجيج الصراعات الطائفية الداخلية التي أثرت – ولا تزال – كثيرًا على ميزانية هذه الدول التي تخصص جانبًا كبيرًا منها لتحقيق الأمن الخارجي، والاستقرار الداخلي، إلى جانب الخلافات العربية / العربية، والتي امتدت إلى حد الصراع العربي / العربي، وبصرف النظر عن الدواعي أو الأسباب وراء تلك الخلافات أو الصراعات، إلا أن تلك الأوضاع تقضي على مجرد الحلم في تحقيق تنمية عربية مستقلة. وفي ظل تلك الظروف والمتغيرات قد تواجه الدول العربية صعوبة في تحقيـق تنمية مستقلة، وهو ما لا يعني الخضوع لتلك الظروف، بل يكون على هذه الدول رفض هذه الظروف والعمل على تغييرها لتتواءم مع مصالحها(١). وفي هذا السياق يؤكد منظروا التنمية المستقلة، المعتمدة على الذات، انها لاتعني ان انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي مرفوض من حيث المبدأ، وأنما المقصود هو أن يكون مثل هذا الانفتاح متدرجًا وانتقائيًا ومحسوبًا في كل الاحوال في ضوء الشوط الذي قطعته كل دولة على طريق التنمية(٢).

ذلك أن التنمية المستقلة، كما يبدو للبعض، لا تعني قطع العلاقات بالدول الأخرى أو تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في جميع المجالات، وإنما تعني استخدام العلاقات الدولية لخدمة التطور المستقل، بدلاً من الخضوع لها أو التأقلم معها، بعد أن أثبتت التجارب الاقتصادية التطبيقية قصور الاقتصاديات الصغيرة وحتى المتوسطة عن تحقيق التنمية، ومن ثم فقد لا تستطيع دولة نامية أو عربية بمفردها، ذات اقتصاد محدود، أن تحقق تنمية مستقلة إلا من خلال دروب التعاون والتكامل مع غيرها من الدول العربية، بعيدًا عن الخلافات السياسية أو العواطف المتغيرة، رغم كل المحاولات المباشرة وغير المباشرة لقرب محاولات الالتقاء والتكامل.

---

(١) انظر: عبد الله بلقيز، السياق التاريخي والسياسي لنشوء فكرة الوحدة العربية، شئون عربية، مرجع سابق، العدد ٨٣، سبتمبر ١٩٩٠، ص ص ١١-١٣.

انظر أيضًا: عبد الغفار رشاد محمد، خيرة العمل العربي المشترك وتوقعات المستقبل، شئون عربية،مرجع سابق، العدد ٦٣، سبتمبر١٩٩٠، ص ١٨.

(٢) إبراهيم عيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧.

وإذا كانت دول المركز المتقدمة في ضوء نظرية "قارب النجاة" لن تسمح لدول المحيط الأقل نموًا بالصعود إلي القارب، فهل تنجح هذه الدول في بناء قارب للنجاة خاص بها؟ وبالأحرى هل تسمح الدول المتقدمة بذلك ؟. وفي هذا الإطار فإن هناك مجموعة من التوجهات التي تشكل الأسس الحاكمة[١]، للتنمية المستقلة بعامة ومتطلبات يجب توافرها لتحقيق تنمية عربية مستقلة.

١) ركائز التنمية المستقلة :

١- أن التنمية المستقلة في الدول النامية لا تتحقق إلا بزوال أشكال السيطرة والهيمنة والتبعية، وبناء علاقات تعاونية متبادلة، إلى جانب تنظيم الاعتماد على الذات عن طريق الحد من العلاقات الخارجية أو الاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات.

٢- أن مفهوم التنمية المستقلة يجب أن يتجاوز التعريفات المقتصرة على الوفاء بالحاجات المادية للبشر "للناس" إلى التمتع بالمكونات المعنوية، وعلى رأسها الحق في الحرية والمعرفة والعدل الاجتماعي وضمان حق الأجيال القادمة في التنمية.

٣- أن التنمية المستقلة لا تعني الانقطاع عن الآخرين، ولكنها تعني الانفتاح الايجابي على العالم المعاصر، بغرض الاستفادة من أفضل منجزاته، مع ضرورة الوعي بالفرق بين الاعتماد المتبادل (التعاون) والتبعية.

٤- أن تحقيق التنمية المستقلة يحتاج إلى وجود إطار قيمي يسمح للفرد بالحركة والمقدرة على الأداء، كما يحتاج أيضًا إلى إحداث تغيير في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، حيث إن عمليات التغيير دائمًا تبدأ على مستوى الوعي والحركة الرافضة، وتنتهي بخلق هياكل مؤسسية جديدة تؤدي إلى توسيع فرص تنمية الإمكانيات الذاتية الكامنة إلى حدودها القصوى.

٥- أن التنمية المستقلة لا تقوم فقط على الموارد الطبيعية أو الأرصدة المالية أو الناتج القومي، بل تقوم في الأساس على إقامة مجتمعات المعرفة وتوظيفها بكفاءة، وامتلاك أسباب العلم والتكنولوجيا.

٦- أن التنمية المستقلة لا تتطلب تحقيق تنمية إنتاجية مستقلة وحسب، بل تحتاج أيضًا إلى نمط استهلاكي مستقل.

---

(١) أو ما اسماه خبير التنمية البشرية، نادر فرجاني: بالمبادئ الناظمة للتنمية: الأهرام، قضايا وآراء، الثورة والتنمية الأنسانية المستقلة، العدد ٤٥٤٣٧، ٢ مايو ٢٠١١.

٧- ترسيخ Restructuring القيم العقلانية والإنتاجية والتخطيط بالإضافة إلى قيمة أخرى هي الأهم بمنطق التنمية المستقلة هي الثقة بالذات Self - Confidence وإنهاء عقدة الخواجة، والإحساس الخاطئ بالدونية، والخروج من حالة الانكسار والهزيمة، ورفض الاحتواء والسيطرة، التي تشكل أسوأ المفاهيم التي تناوئ التنمية المستقلة.

٨- ضرورة توافر الرغبة السياسية لدى الدول المتقدمة، في بناء علاقات متكافئة مع دول المحيط على أنها تعتبر الآخر عنصراً مشاركاً في دوران عجله التنمية والاقتصاد الدولي، أكثر من كونها مصدرًا للمواد الخام، وسوقًا لما تنتجه دول المركز.

٩- العمل على فك الارتباط بالنماذج التنموية الجاهزة، ووضع إستراتيجية تنموية عربية بعيدة المدى، يكون مردودها ايجابيًا بالنسبة لجميع الأطراف في مختلف المجالات.

١٠- أن تحقيق تنمية مستقلة يقتضي ضرورة تحمل البرجوازية الوطنية لمسئولياتها، كما حدث بالنسبة للدول الصناعية الحديثة.

١١- وأخيرًا فإن عملية التنمية يجب أن تكون نابعة من داخل المجتمع ذاته، حيث أن التجديد الذاتي ينتج "تمدنًا" أصيلاً يؤدي بالضرورة إلى بعث أو صياغة مراكز حضارية ومتنوعة في ضوء ما ذهب إليه " فرانز فانون "بقوله: علينا ألا ندفع جزية لأوروبا لخلق دول ومجتمعات تستوحي أوروبا ... إن الإنسانية تنتظر منا شيئًا آخر غير هذا التقليد الكاريكاتوري ... فإذا أردنا للإنسانية أن تتقدم درجة فعلينا أن نفكر، أن نكتشف ... فمن أجل أوروبا، ومن أجل أنفسنا، ومن أجل الإنسانية علينا أن نلبس ثوبًا جديدًا، أن نتوصل إلى فكر جديد، أن نحاول بناء إنسان جديد.

٢) متطلبات التنمية العربية المستقلة :

١- أن تحقيق التنمية العربية المستقلة يتطلب في المقام الأول وجود رغبة حقيقية بين الدول العربية، وأصحاب القرار فيها، في عمل عربي جماعي تتنازل فيه عن بعض الإرادة القطرية لصالح الإرادة الجماعية، حيث أن التحرك ليس مجرد تحرك كتل ولكن تحرك إرادات وان العامل الحاسم في التعامل وبناء علاقات متبادلة مع الآخر هو حجم القدرة، التي هي مجموع القوى في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعنوية، والتي عبر عنها البعض بالمعادلة التالية: القدرة العربية = قواها السياسية + قواها الاقتصادية + قواها العسكرية + قواها الدينية والمعنوية + الأمن القومي العربي.

٢- أن التنمية العربية المستقلة تفرض حتمية التكامل العربي في عصر تزداد فيه التكتلات الاقتصادية والسياسية لسد الفجوات الثلاث: المتمثلة في الفجوات التحويلية على مستوى بعض الأفكار، والفجوة الناتجة عن عدم استغلال الموارد المتاحة، والفجوة في الأيدي العاملة.

٣- أن التنمية العربية لا تنفصل عما يجري على مستوى العالم أو على مستوى الدول العربية من ثورات الربيع العربي التي تنشد بالدرجة الأولى الحكم الرشيد، الممثل للناس عامةً والخاضع للمشاركة الفعالة، وإنهاء مسيرة الإنكار الشعبي التي قامت عليها بعض أنظمة الحكم من اجل تحقيق رفاهية المواطن العربي، باعتباره الهدف الأعلى للتنمية المستقلة والتي تضمن في نفس الوقت الاستدامة لعملية التنمية.

٤- ضرورة أن تنتقل سياسات التنمية العربية من دائرة رد الفعل – التي تسيطر على التنمية – إلى دائرة الفعل ذاته.

٥- ضرورة تحقيق تكامل الموارد – البشرية والطبيعية – بحيث يمكن الاستفادة من تكامل الموارد الفرعية لكل دولة عربية، وتعبئة هذه الموارد في الاتجاه المطلوب.

٦- وضع تصور استراتيجي واضح الأهداف تسوده إرادة عربية جادة تقوم على التنسيق بين صيغ التعاون العربي، بما يؤكد تقسيم العمل بين الدول العربية ذات الوفرة البشرية والقدرة المالية والموارد الطبيعية.

٧- أن تحقيق تنمية عربية مستقلة يحتاج إلى إعادة بناء الروح القومية التي تتصدى للسيطرة الخارجية.

٨- أن التنمية المستقلة تتطلب إنشاء نسق مؤسسي للتعاون؛ حيث أن التجزؤ لا يؤدي إلى صعوبة تحقيق التنمية وحسب، بل ربما يؤدي إلي استحالة قيام تنمية مستقلة.

٩- ضرورة العمل على تطوير البنى الاقتصادية في البلدان العربية بشكل ينتقل باقتصاديات هذه الدول إلى حالة أكثر تنافسية.

١٠- العمل على تحقيق التنمية المتوازنة، القائمة على ركائز العدالة الاجتماعية، والاستخدام الأمثل والرشيد للثروات والموارد الذاتية، إلى جانب تحقيق عدالة توزيع الثروات، وتخفيف حدة الفقر والبطالة.

١١- دعم التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، والعمل على تطبيق أنظمة متطورة في مجال الاعتماد الأكاديمي للبرامج على المستوى الدولي، والتركيز على الدخول إلى قوائم

التصنيف الأكاديمي العالمي للجامعات، ويقتضي ذلك إعادة النظر في النظام التعليمي وتأهيله ليتماشى مع مستقبل متطلبات سوق العمل، بما يلبي احتياجات التنمية التي تفرضها الثورة الصناعية الرابعة، في إطار تحقيق التكامل بين مختلف البلدان العربية في هذا المجال.

١٢- الحاجة إلى قاعدة معلومات وبيانات إحصائية متكاملة على مستوى الدول العربية، في إطار تحقيق تكامل الموارد البشرية، وذلك يتطلب دعم مراكز البحوث، والبيوت الاستشارية، وتفعيل دورها في صناعة القرار على المستوى الداخلي والخارجي، وتطوير الشفافية، وتوفير البيانات والمؤشرات التي تحتاج إليها المؤسسات الرسمية والخاصة والدولية، للاستدلال على حالة اقتصاديات الدول العربية، ومدى استقلالية وتبعية تلك الاقتصاديات.

١٣- إدراك أن تحقيق تنمية عربية مستقلة يقتضي، أولاً وقبل كل شيء، إصلاح البيت العربي من الداخل، وتجاوز الخلافات السياسية، وضرورة إعادة بناء النظام العربي على قواعد التكامل بدلاً من واقع التفكك والتشرذم، الأمر الذي ربما يكون معه من غير المجدي الحديث عن شراكة عربية / أجنبية، مصرية أوربية أو مغربية أمريكية، طالما لم تتحقق شراكة عربية / عربية من شأنها أن تعظم القوة التفاوضية للدول العربية، وتدعم قدراتها التنافسية، وهو ما لا يقتصر على مجرد دق الأجراس لتحديات التنمية المستقلة بل يمتد إلى تقديم تصورات لمواجهة تلك التحديات والتفاعل معها، وهو ما حاولت هذه الورقة طرحه للمناقشة.

١٤- وأخيرًا ضرورة أن تدرك الدول العربية أنها بصدد مرحلة جديدة من التحول العالمي، تكون فيه أو لا تكون، ولن يكون تحقيق التنمية المستقلة أو الإفلات من التبعية ممكنًا إلا عن طريق التعاون فيما بينها من خلال وجود أجندة تعلي مصالح الدول العربية مجتمعة على حساب المصلحة الذاتية، بشكل يدعم موقفها التفاوضي وقدرتها على فرض الشروط وتفتح أمامها آفاقًا واسعة نحو تحقيق تنمية عربية مستقلة.

الخاتمـــة :

يُعد مفهوم التنمية من المفاهيم الدينامية Dynamic Concepts، وتزداد هذه الدينامية في ظل المتغيرات المعاصرة، ولعلنا انتهينا إلى أن واقع التنمية في الدول النامية ومن بينها الدول العربية يمثل نتاجًا لعمليات دولية تاريخية مستمرة، ارتبطت بظاهرة الاستعمار وتقسيم

العالم إلى مناطق نفوذ خاضعة للدول المتقدمة، وسعي هذه الدول المستمر لترسيخ تبعية الدول الأقل نموًا. وانتهينا أيضًا في تحليلنا لمفهوم التنمية إلى أنها عملية ذاتية مستقلة في جوهر ماهيتها، وأصل وجودها، وإذا لم تكن مستقلة لا يصح لغةً أن تسمى تنمية بل تصبح أقرب إلى عملية النمو المشوه، ومن ثم كان الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه الدول النامية عمومًا، ومن بينها الدول العربية، البداية الضرورية للانطلاق على طريق التنمية، فعملت هذه الدول على التخلص من إرث التخلف، ومحاولة الحد من تبعيتها للدول المتقدمة التي تحد من قدراتها على تحقيق التنمية المستقلة، التي تمكنها من التحكم في السيطرة على مواردها، وتوجيه هذه الموارد وفق خطط وبرامج واضحة الأهداف.

ولم يكن الطريق ممهدًا أمام تلك الدول لتحقيق تنمية مستقلة، معتمدة على الذات، حيث حاولت الدول المتقدمة دائمًا وضع العراقيل والتحديات أمام تحقيق هذا الهدف باستخدام أساليب وآليات مختلفة، مباشرة وغير مباشرة. وشكلت العولمة بآلياتها المختلفة أحد أهم تلك التحديات التي لم تقتصر على التحديات الاقتصادية وحسب بل امتدت لتشمل التحديات الثقافية والسياسية، التي تحد من قدرة الدول الأقل نموًا على فك الارتباط مع الخارج وإزاحة كل أشكال السيطرة والهيمنة والاحتواء من جانب الدول المتقدمة الأكثر نموًا، في ظل نظام عالمي جديد أقل ما يمكن أن يوصف به ازدواجية المعايير؛ حيث يبيح أشياء لدول معينة ويحرّمها ذاتها على دولٍ أخرى، لا لشيء إلا لاختلاف المصالح الإستراتيجية للدول المهيمنة؛ فيسمح لبعض الدول ببعض الممارسات ويفرض على دول أخرى العقوبات لمجرد محاولتها التفكير في هذه الممارسات.

ولا يخفي على أحد أوضاع التبعية الرأسمالية وما فرضته العولمة الرأسمالية، ومؤسساتها الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)، من شروط على اقتصاديات وسياسات الدول الأقل نموًا عمومًا، ومن بينها الدول العربية، التي قبلت الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي والاعتماد على الخارج، مما أسهم في تكريس تبعية هذه الدول للرأسمالية العالمية، في ظل ظاهرة العولمة التي شملت مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، وتعمل على استمرار استنزاف موارد هذه الدول لصالح دول ومجتمعات مركزية في ظل علاقة التبعية، وترسيخ تقسيم العالم إلى مركز وهامش أو محيط، والي تابع ومتبوع، والي منتج للتكنولوجيا والأفكار والنظم والسلع ومستهلكٍ لها.

وربما يذهب البعض إلى انه من اللامعقول الحديث عن تنمية مستقلة في ظل الأوضاع الراهنة، الدولية والإقليمية، إلا أنه إذا كان البعد الداخلي الذاتي هو الجوهر في عملية التنمية المستقلة، فإن هذا لا يعني أنها عملية منغلقة على ذاتها، بل هي حالة جدلية مستمرة يحكمها قانون معين يجعل من الذات مركز الدائرة، ومن الواقع والتاريخ والبيئة الدولية والإقليمية عوامل تؤثر في محيط هذه الدائرة، بحيث يتسع المحيط أو يضيق، ولكن المركز لا يتغير حتى لا تفقد التنمية صفة "المستقلة".

وبات من الواضح أن التنمية بالنسبة للدول الأقل نموًا، ومن بينها الدول العربية، عملية تنطوي على أبعاد سياسية وأيديولوجية لا يمكن إغفالها، والأمر الذي لم يعد خافيًا هو حرص الدول الأكثر نموًا على استمرار تبعية تلك الدول الأقل نموًا، حيث يقدم لنا التاريخ سجلاً بتغير أنماط السيطرة والاحتواء، بل إن الصراع الدولي، الذي نشهده اليوم، بكل مضامينه السياسية والاقتصادية، يهدف إلى الإبقاء على التبعية ومحاولة فرضها بصور عديدة، تارةً باستخدام قوة السلاح وتارةً أخرى باستخدام القوة الناعمة المتمثلة في العولمة وآلياتها وأساليبها المختلفة.

ويبدو أن الخروج من السيطرة وكسر دائرة التبعية وتحقيق تنمية مستقلة، لن يكون سهلاً في ظل طوفان العولمة، وفي وقت تتسارع فيه دول المركز الأكثر نموًا؛ لتحقيق قفزات سريعة في مجال التنمية من خلال الهيمنة على مصادر الطاقة في العالم، والتفوق في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي والتسليح الفكري واحتكار الصناعات المستقبلية.

ومن ثم فإن المرحلة المقبلة تقتضي ضرورة دعم صور التكامل بين الدول العربية وبعضها، وبينها وبين دول الجنوب بخاصة، حتى يتسنى لها طرح النموذج البديل، وألا تستجيب بسهوله للتحديات الخارجية، كما تقتضي أيضًا التفاعل مع المعطيات الجديدة، التي لم يعد التفاعل معها خيارًا وإنما ضرورة يفرضها الواقع. ولا تزال فرص تحقيق تنمية مستقلة ممكنة؛ كون الدول العربية تمتلك ما يكفي من المقومات والثروات الطبيعية والموارد البشرية، إلا أنها تظل تنتظر إرادة سياسية جريئة، لتشكل مجتمعة قوة تفاوضية على المستوى الدولي، والمنظمات الدولية. وفي هذا الإطار جاءت هذه الورقة – ضمن جهود كثيرة سابقة – لتقدم إطارًا للمناقشة، حول إشكالية تُعد هامة في مسيرة الدول العربية في هذه المرحلة الفارقة في تاريخ المنطقة العربية، وهي حالة التنمية العربية المستقلة من خلال ما أثارته من تساؤلات، نأمل أن تكون جديرة بمزيد من الدراسة والبحث والمناقشة.

المراجع والمصادر

١. إبراهيم العيسوي، التنمية المستقلة، كراسة تثقيفية، حزب التحالف الاشتراكي، القاهرة، يوليو ٢٠١٢.

٢. إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية، كراسة تثقيفية، حزب التحالف الاشتراكي، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٢.

٣. إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٤. إبراهيم العيسوي، إمكانية بناء اقتصاد غير تابع في زمن العولمة، المائدة المستديرة الدولية، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٥.

٥. إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩.

٦. إسماعيل صبري عبد الله ، مصر التي نريدها، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٢.

٧. آمال عبد الحميد، العولمة والثقافة الاستهلاكية الإشكال والآليات، ندوة المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

٨. السيد يسين، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة، القاهرة، ١٩٩٢.

٩. السيد يسين، في مفهوم العولمة : تحرير: أسامة أمين الخولي، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٨.

١٠. السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

١١. برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥

١٢. جلال أ مين، العولمة، دار المعارف، القاهرة، ص٢، ١٩٩٨.

١٣. جى دبيو، مجتمع الفرجة من الإنسان المعاصر في مجتمع الاستعراض، ترجمة: احمد حسان، دار شريقات للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

١٤. خلاف خلف الشاذلي، المجتمع العربي بين مخاطر العولمة الثقافية وتحديات ثقافة العولمة، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٠٧، سبتمبر ٢٠٠١.

١٥. خلاف خلف الشاذلي، أفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة، مجله شئون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٠٥، مارس ٢٠٠١.
١٦. خلاف خلف الشاذلي، عناصر الثقافة الريفية وبرامج التنمية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعه المنيا، قسم الاجتماع، ١٩٨٤.
١٧. رمزي زكي، الاعتماد على الذات، المعهد العربي للتخطيط، ودار الشباب، القاهرة، ١٩٨٧.
١٨. رمزي سلامة، التنمية المستدامة وتطور المفهوم من وجهة نظر الأمم المتحدة، بحث مقدم في الملتقى العربي الثالث للتعليم والتربية المستدامة، لبنان، ابريل ٢٠٠٦.
١٩. سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سيوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، في: استراتيجية التنمية في مصر، تحرير إسماعيل صبري عبدالله وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.
٢٠. عبد العزيز بن عبد الله، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ٢٠٠١.
٢١. عبد الغفار شكر، المشروع النهضوي العربي في عام: التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، ٢٠١٢. متاح في: www.arabsfordemocracy.org
٢٢. عبد الغفار رشاد محمد، خيرة العمل العربي المشترك وتوقعات المستقبل، شئون عربية،مرجع سابق, العدد ٦٣، سبتمبر ١٩٩٠.
٢٣. عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل، الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٤. عبد الله بلقيز، السياق التاريخي والسياسي لنشوء فكرة الوحدة العربية، شئون عربية، مرجع سابق ,العدد٨٣، سبتمبر ١٩٩٠.
٢٥. علي احمد طبوشة، دور وسائل الإعلام الجماهيري في تأسيس التبعية الثقافية، تحليل بنائي تاريخي، دراسة ميدانية لشرائح من المجتمع المصري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥.

٢٦. عبير مختار شاكر، تأثير الفضائيات على ثقافة المجتمع المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.
٢٧. فرانسيس فوكاياما، نهاية التاريخ والانسان الأخير، ترجمة: مطاع صفدي وآخرون، مركز الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩٣.
٢٨. ماجدة مصطفي، مظاهر التبعية الثقافية في محافظة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠١.
٢٩. محمد دويدار وآخرون، إستراتيجية الاعتماد على الذات، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠.
٣٠. محمد زكي شافعي، ورمزي زكي (محرران)، نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
٣١. محمد الجوهري، علم الاجتماع، وقضايا التنمية في العالم الثالث، ج١، دار المعارف بمصر، ط١، ١٩٧٨.
٣٢- محمد عباس إبراهيم، الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة شئون اجتماعية، جمعية الاجتماعين، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، ١٩٩٩.
٣٣. محمد عبد المنعم محمد، مستقبل تحولات انساق القيم الاجتماعية في ظل العولمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.
٣٤. مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مذكرات، ٢٠٠٦.
٣٥- مصطفي عمر التير، الهوية الثقافية العربية والتعليم العالي، مجلة الفكر الاجتماعية، معهد الإنماء العربي، عدد ٩٧، ١٩٩٩.
٣٦. نادر فرجاني، الأهرام، قضايا وآراء، الثورة والتنمية الإنسانية المستقلة، العدد ٤٥٤٣٧، ٢ مايو ٢٠١١.
٣٧. نبيل السمالوطي، التنمية والتحديث الحضاري، تحليل للأبعاد الاجتماعية والنفسية للتنمية الاقتصادية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٥.
٣٨. هانس بيترمان، هارالد شومان، فخ العولمة- الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨.

39. Aiden F. Carter, "New – Marxist Approaches to Development and Under – Development", In: Emanuel De Kadt, Gavin williams, Sociology of Development, Harper and Row Publishers, Inc.ed, London, 1974.
40. Danial Lerner, "The Passing of Traditional society", Modernization the Middle East, Free Press, London, 1964.
41. David Lane, "Leninism as an Ideology of Soviet Development", In: Emanuel De Kadt, Gavin williams, Sociology of Development, Harper and Row Publishers, Inc.ed, London, 1974.
42. David, M., "The Achieving Society", Princton, New Jersey, 1961.
43. Frank A., "Sociology of Development and Under Development of Sociology", In: Latin America, Under Development or Revolution, Monthly Review press, New York, 1969.
44. John, K., "Values and Behavior in Economic Development", In: Economic Development and Cultural Change, Vol. B., 1965.
45. John H .Lindgren, "Advertising Promotion", the Dryden Press, Univ. of South Carolina press, USA, 2000.
46. Joseph H. Hulse, Sustainable Development at Risk: Ignoring the Past, International Development Center, India, 2007.
47. Nakamora, Y, "Depndency Thory", International Area Review, Vol. 2, 1999.
48. Santana, F., and others, "Dialogues on development", Vol. 1, on Dependency, Group of the Young Scholars Initiative (YSI) of the Institute for New Economic Thinking, 2017.
49. Walt Rostow, "The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto", Cambridge univ. Press, 1960.